



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/242
للنشر الفوري
٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يشير إلى ارتفاع النمو عن المتوسط العالمي ويشدد على مخاطر النتائج دون المتوقعة

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد أكتوبر ٢٠٠٨ من "تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى". وقد أوضح السيد محسن خان، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أهم الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير على النحو التالي:

"واصلت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموها القوي للسنة التاسعة على التوالي. ويرتكز النمو على أسعار السلع الأولية المرتفعة، والطلب المحلي القوي، وكذلك مصداقية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات. ولا تزال المنطقة صامدة إلى حد كبير حتى الآن أمام أزمة الائتمان الدولية الراهنة وهبوط النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة. غير أن التضخم بدأ في الظهور كقضية أساسية في المنطقة، وأصبح أعلى بكثير من المتوسط المسجل في جميع البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة."

وأضاف السيد خان: "بالنسبة لعام ٢٠٠٨، نتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بمعدل ٦,٥% تقريبا. أما عن عام ٢٠٠٩، فتشير التوقعات إلى استمرار النمو بمعدل أبطأ من ذلك بقليل، أي حوالي ٦%، ولكنه يظل أعلى بكثير من المتوسط العالمي."

ويغطي تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي ٣٠ بلداً، مقسمة إلى ثلاث مجموعات لأغراض التحليل: البلدان المصدرة للنفط، والبلدان منخفضة الدخل (LICs)، والأسواق الصاعدة^١. ويقدم التقرير أهم القضايا الاقتصادية لكل من هذه المجموعات الثلاثة، كما يعرض تقديراً لاحتمالات النمو والتحديات المطروحة على صعيد السياسات. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير نظرة أقرب إلى قضايا معينة تواجه بلدانا أو صناعات منفردة في المنطقة.

ومن المتوقع أن تواصل **البلدان المصدرة للنفط** توسعها في عام ٢٠٠٨ بنفس المعدل الذي حققته في عام ٢٠٠٧ تقريباً، مدعومة بأسعار النفط التي لا تزال مرتفعة مقارنة بالمتوسطات التاريخية، والتحسين الذي شهده الإنتاج النفطي تعويضاً لبعض التباطؤ في النشاط غير النفطي. غير أن التوقعات تشير إلى حدوث تباطؤ في النمو حتى يبلغ ٦% في عام ٢٠٠٩ عقب تباطؤ النشاط العالمي وانخفاض أسعار النفط.

ويُتوقع أن تشهد **البلدان منخفضة الدخل** بعض التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال عام ٢٠٠٨ قبل أن تنتعش مجدداً في عام ٢٠٠٩ مع نهاية الارتفاع الحاد والمفاجئ الذي أصاب أسعار الغذاء في الفترة الأخيرة. أما **اقتصادات الأسواق الصاعدة** فيُتوقع أن تحتفظ بنمو قوي طوال العام الحالي قبل أن يتراجع النمو من جديد في عام ٢٠٠٩ بسبب تباطؤ النشاط العالمي.

ويتوقع التقرير أن يرتفع التضخم في المنطقة إلى ١٥% في عام ٢٠٠٨، ثم يسجل بعض الانخفاض في عام ٢٠٠٩ متأثراً بهبوط أسعار الغذاء العالمية. غير أن المصادر الأساسية للضغوط التضخمية تختلف حسب مجموعات البلدان، حيث تتراوح بين طفرة أسعار الغذاء والوقود التي وقع تأثيرها الأكبر على **البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة**، وضغوط الطلب المحلي القوية واختناقات العرض الحادة في دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي (حتى منتصف ٢٠٠٨) الذي ترتبط به العملات في كثير من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

^١ **البلدان المصدرة للنفط** تشمل أذربيجان والإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين وتركمانستان والجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وعمان وقطر وكازاخستان والكويت وليبيا. وتضم **البلدان منخفضة الدخل** كلا من أرمينيا وأفغانستان وأوزبكستان وجورجيا وجيبوتي والسودان وطاجيكستان وقيرغيزستان وموريتانيا واليمن. أما **الأسواق الصاعدة** فهي الأردن وباكستان وتونس ولبنان ومصر والمغرب.

ويرى التقرير أن آفاق الاقتصاد الإقليمي معرضة لمخاطر قد تتسبب في انخفاض النتائج عن التوقعات. فقد يتحقق نمو أقل مما تشير التنبؤات إذا ما تباطأ النشاط في الاقتصادات المتقدمة بدرجة أكثر حدة وأطول أمداً، وإذا ما أسفرت الاضطرابات المالية الحالية عن آثار أشد قوة. كذلك قد يزداد ارتفاع التضخم إذا حدثت طفرة أخرى في أسعار الغذاء والنفط العالمية، أو حدث تخفيف مفرط لقيود السياسة الاقتصادية الكلية. وفي المقابل، يمكن أن تتقلص ضغوط التضخم في المنطقة إذا هبطت أسعار السلع الأولية، أو حدث ارتفاع آخر في سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للبلدان التي تربط عملاتها بسعره. ورغم أن التقرير لا يرجح أن يكون للاضطرابات المالية العالمية تأثير ملحوظ على المؤسسات المالية في بلدان المنطقة، فهو يشير إلى تعرض بضعة بلدان لخطر العدوى الخارجية، وإلى انكشاف القطاع المالي في بعض البلدان انكشافاً كبيراً لمخاطر أسواق العقارات الإقليمية.

وقد بادر الكثير من البنوك المركزية في المنطقة إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المتزايد، ولكن استجابات السياسة لا تزال محدودة حتى الآن وأسعار الفائدة سالبة على وجه العموم بالقيمة الحقيقية. وعلى كافة البلدان أن تتوخى الحذر الشديد تحسباً لآثار التضخم غير المباشرة المحتملة، ومن ثم الإحجام عن أي زيادات أخرى في الأجور تتم على نطاق واسع.

وينبغي النظر إلى تعزيز النظام المصرفي باعتباره هدفاً مهماً، لا سيما في ظل البيئة العالمية الراهنة. وعلى صانعي السياسات أن يتابعوا عن كثب أيضاً أي تطورات في أسعار العقارات وأن يقيموا مواطن الضعف في النظام المالي والتي تجعله معرضاً لمخاطر التصحيحات في أسعار العقارات وضغوط السيولة.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد أكتوبر ٢٠٠٨ من "تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت: www.imf.org.